التأويل الصرفي

(دراسة في أسبابه وضوابطه وصوره ومخارجه)

د/ عيسى وليد العود (*)

المُلخَّص:

قضية التأويل من قضايا الدرس اللغوي السيالة، تُدرس على مستوياته المختلفة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، فضلا عن علوم أخرى. وهذه الدراسة تدرسه على المستوى الصرفي، تهدف إلى الكشف عنه، ببيان أسبابه من جهتين جهة المتكلم وجهة السامع، ووضع ضوابطه التي لا بد منها، ورصد صوره في الأسماء والأفعال، ومخارجه التي يُخرّج بها. وتأتي أهمية الدراسة من تعلقها بأصول فهم الكلام وإنشائه، وإدراك سنن العرب في تعبيرها.

Abstract

Exegesis is a pivotal topic in linguistic studies, explored across multiple levels: phonetic, morphological, syntactic, and semantic, in addition to its connections with other disciplines. This study focuses on exegesis at the morphological level, aiming to define its nature by examining its causes from the perspectives of both the speaker and the listener. It also seeks to establish essential guidelines, document its manifestations in nouns and verbs, and detail the methodologies employed in its analysis. The study's significance lies in its contribution to enhancing the understanding and construction of speech, as well as comprehending the linguistic norms adhered to by Arabs in their expressions.

(*)باحث دكتوراه في كلية الآداب– جامعة الكويت قسم اللغة العربية.

Eissa_waleed@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، وصلى وسلم على رسول الله، وآله وصحبه ومتّبِع هداه، وبعد، فقضية التأويل من قضايا الدرس اللغوي السيّالة، تُدرس على مستوياته المختلفة: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، فضلا عن علوم أخرى، وذلك لكونها قضية مركزية في التخاطب وتفسير الكلام وإنشائه والتقعيد له. وكثيرا ما يدرس التأويل على المستوى الدلالي والنحوي، أما دراسته على المستوى الصرفي فقل ما يلتفت إليه، فرأيت من المهم دراسته على هذا المستوى دراسة مستقلة، تهدف إلى الكشف عنه، ببيان أسبابه اللغوية وغير اللغوية، وذلك من جهتين جهة مستعمل الكلام وجهة حامله، ورصد ضوابطه وصوره وتحليلها، ومخارجه التي يُخرج بها.

وقد تعرضت بعض الدراسات السابقة إلى دراسة التأويل على المستوى النحوي لا الصرفي، كدراسة (التأويل النحوي في القرآن الكريم) للدكتور عبد الفتاح الحموز. كما تعرضت دراسات سابقة أيضا إلى العدول عن الأصل والتحويل في الصيغ والمشتقات، كـ(ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية) للدكتور محمود سليمان، و(علاقة التشكيل الصرفي) بالمعنى للدكتور فايز صبحي، و(تداخل أزمنة الفعل للدكتور خالد الأكوع)، وهي جهود مشكورة عُنيت بدراسة الصيغ ذاتها، ووقوع بعضها موقع بعض. أما هذه الدراسة فتختلف إذ تُعنى ببحث ظاهرة التأويل الصرفي نفسه، فتقف عند أسبابه أولا، وذلك بالنظر إلى منشئه عند المخاطِب في استعماله والمخاطَب في حمله، وأغراض كل منهما، كما ترصد ضوابطه، وتتتبع صوره في الأبنية والأحكام مع وصفها وتحليلها، وكذلك مخارجه التي يتبين بها اتساق هذه الظاهرة في نظام العربية عموما.

وتأتي أهمية الدراسة من تعلقها بأصل من أصول إنشاء الخطاب وتفسير الكلام، لا سيما كلام الله عز وجل، والوقوف على سنة للعرب في تعبيرها، ومسلك لها في كلامها. واتبعت فيها المنهج التحليلي الاستنباطي في مواضع، والوصفي في أخرى بحسب ما يقتضيه الموضع.

وقسمت الدراسة بعد التمهيد أربعة مباحث:

الأول: أسباب التأويل. وعالجتها من جهتين: من جهة المتكلم في استعماله اللفظ في غير موضعه، ومن جهة السامع في حمله اللفظ على غير ظاهره.

الثاني: ضوابط التأويل. ورصدت ضوابطه المهمة.

الثالث: صور التأويل. وفيه حددت صوره في الأسماء والأفعال مع تحليلها.

الرابع: مخارج التأويل. وعرضت فيه وجوه تخريج التأويل.

تمهيد

تعريف التأويل لغة واصطلاحا:

مادة التأويل في اللغة تجيء على معان: منها المرجع والمصير، يقال: آل إلى كذا يؤول: إذا صار إليه. ومنها الجمع، كقولهم: أوَّل اللهُ عليك أمرَك، بمعنى: جمعه. ومنها التفسير، كقولهم: أوّل الكلام وتأوّله، بمعنى: فسَّره، وغيرها من المعاني(1).

أما في الاصطلاح فالتأويل مصطلح دخل في جملة من العلوم(2)، منها علم أصول الفقه، إذ عرفه الأصوليون بقولهم: "التأويل رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤوِّل"(3). أو هو: "حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له"(4). وعلى تعريفهم سنبني حد (التأويل الصرفي)، فنقول هو: صرف اللفظ عما يدل عليه ظاهره على المستوى الصرفي. أو بتعبير آخر: صرف ظاهر اللفظ عما تدل عليه صيغته، أو ما يتعلق به من أحكام صرفية. فيشمل صرفه عما تدل عليه صيغته من المعاني، كدلالة (فاعل) على ذات متصفة بالحدث مثلا، وما يتعلق به من أحكام، كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والمضي والاستقبال، والتجرد والزيادة، وغيرها. وقد يعبر عن التأويل بغير هذا المصطلح، كمجيء كذا في موضع كذا، والعدول عن كذا إلى كذا، وغيرها من العبارات(5).

وذلك أن الألفاظ قد تجيء صيغها لغير ما وُضعت له، وتأتي أيضا على غير ما تقتضيه من أحكام فتُؤوّل. وحسبنا أن يشهد للتأويل في العربية شاهد من أهلها، كما ورد في خبر الأعرابي الذي ذكره أبو عمرو بن العلاء قال: "سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لَغُوب(6)، جاءته كتابي فاحتقرها. قال: فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟!

(1) ينظر: الصحاح، للجوهري: (أول) ١٦٢٧/٤، ولسان العرب، لابن منظور: (أول) ٣٣/١١.

(2) كالتفسير والفقه. ينظر: التحقيق والبيان، للأبياري: ٤٣٥/٢، ومناهل العرفان، للزرقاني: ٥/٢، والتأويل النحوي، للدكتور عبد الفتاح الحموز: ٩.

(3) البرهان، للزركشي: ١٩٣/١.

(4) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ٥٣/٣.

(5) وهي كثيرة. ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، للدكتور محمود سليمان: ٧.

(6) أي: أحمق. ينظر: الصحاح: (لغب) ٢٢٠/١.

فقال: نعم، أليس بصحيفة؟"(7). وههنا توقف أبو عمرو عند استعمال الأعرابي (جاءته) مع (كتابي)، فـ(الكتاب) مذكر، وقد أسند إليه الفعل مع تاء التأنيث (جاءته)، وفي ذلك معارضة ظاهرية لقواعد اللغة، فسأل الأعرابي، ليجيبه بأن الظاهر لفظ مذكر (الكتاب)، لكنه أراد به (الصحيفة) الذي هو لفظ مؤنث، فيُؤول الكتاب بها، ويسوغ حينئذ معاملته معاملتها. كما صرّح بالتأويل صروح العربية أيضا، كسيبويه: إذ يقول: "وقد تقع (نفعَلُ) في موضع (فعَلنا) في بعض المواضع"(8). وقال أيضا: "واعلم أن (أسيرُ) بمنزلة (سِرتُ) إذا أردتَ بـ(أسيرُ) معنى (سرتُ)"(9). وقال الفراء: "العرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا، وهو مفعول في الأصل"(10)، وغيرهما مما سيأتي، فضلا عن الشواهد المستفيضة في القرآن الكريم والشعر وكلام العرب، فيستعملون لفظا ويؤولونه بلفظ غيره، استعملوا (أسير) وهو فعل مضارع يدل على الحال أو الاستقبال في موضع (سرت) الذي يدل على المضي والتحقق، وقد أشار سيبويه في النص المذكور (إذا أردت) إلى تقصّد المتكلم لهذه الطريقة في التعبير لأغراض ستأتي.

والتأويل مما يستحسن إذا جاء كما ينبغي، شأنه شأن المجاز البليغ، قال عبد القاهر: "وكلٌّ ما كان فيه على الجملة مجازٌ واتساع وعُدول باللفظ عن الظاهر، فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي أوجبَ الفضل والمزيَّة"(11). ثم إنه يقع لسبب، وينضبط بضوابط، ويجيء على صور، ويخرّج بمخارج، فاقتضت دراسته دراسة هذه الجوانب، وهو ما سيُعرض في مباحث الدراسة الأربعة.

(7) جمهرة اللغة، لابن دريد: ٣٧٠/١، والخصائص، لابن جني: ٢٥٠/١.

(8) الكتاب، لسيبويه: ٢٤/٣.

(9) المصدر السابق: ٢٤/٣.

(10) معاني القرآن، للفراء: ١٨٢/٣.

(11) دلائل الإعجاز، للجرجاني: ٤٣٠/١.

المبحث الأول: أسباب التأويل

التأويل وإن كان عملَ السامع (المخاطَب)، إلا أن المتكلم (المخاطِب) له يد فيه أيضا، بما يكون في كلامه أو سياق كلامه من أمور مقصودة أو غير مقصودة تحمل السامع على التأويل، وقد يكون المعنى الذي آل إليه اللفظ مرادا للمتكلم أو غير مراد، وعلى هذا فيمكن تقسيم أسبابه قسمين: أسباب استعمال، وأسباب حمل.

أولا: أسباب الاستعمال:

وأريد بها الأسباب التي تحمل المتكلم على استعمال اللفظ في غير ظاهره، وبعض هذه الأسباب يرجع إلى المعنى، وبعضها يرجع إلى اللفظ، ومن أهم هذه الأسباب:

١-إفادة معنى زائد على ما يفيده الأصل، وذلك أن اللفظ لباس المعنى المختص به، فإذا كسوته معنى آخر أفادك المعنى وزيادة، كإفادة المبالغة المستفادة في قوله تعالى: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} [يوسف: ١٨]، أي: مكذوب. قال الزمخشري: "وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه، والزور بذاته"(12). وكإفادة المفرد الإقلال، قال ابن جني وقد أوّل (طفلا) بـ(أطفال) في قوله تعالى: {ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} [غافر: ٦٧]: "حسن لفظ الواحد هنا شيء آخر أيضا، وذلك أنه موضع إضعاف للعباد وإقلال لهم، فكان لفظ الواحد لقلته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة؛ لأن الجماعة على كل حال أقوى من الواحد"(13). وكإفادة تحقق الأمر المستفاد من استعمال الماضي في المضارع في قوله تعالى: {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ} [النمل: ٨٧]، أفاد الاستقبال وزاد عليه تحقق الأمر المستفاد من صيغة الماضي، إذ هو لما تحقق وانقضى(14). وعند تفكيك عملية وصول المخاطَب إلى المعنى المؤول في الآيات الكريمة السابقة يمكن ترتيبها على مراحل: الأولى أن الألفاظ (دم كذب) و(يخرجكم طفلا) و(فزع) في ظاهرها إشكال، لأن

(12) الكشاف، للزمخشري: ٤٥١/٢.

(13) المحتسب، لابن جني: ٣٠٧/١.

(14) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣٠٠/٢، والكتاب الفريد، للمنتجب الهمذاني: ١١٣/٥.

الدم ليس هو الكذب نفسه، بل هو مما يوصف بالكذب من حيث وقوعه عليه، كما لا يمكن أن تخرج الجماعة التي يدل عليها الضمير (كم) طفلا واحدا، وكذلك النفخ في الصور والفزع منه لما يقع كما تحكم النصوص الشرعية، فلا يوصف بالمضي والانقضاء على الحقيقة، ففيها تعارض ظاهري. المرحلة الثانية: يفهم المخاطَب لأجل هذه المعارضات أن الظاهر غير مراد، وأن ثمة معنى آخر محتملا. الثالثة: ترشده الأدلة والسياق إلى تعيين المعنى المراد، وهو أن الدم مكذوب، وأن الناس تخرج أطفالا لا طفلا، وأن النفخ في الصور والفزع لما يقع، لكنه سيأتي. الرابعة: يفهم المخاطَب بالإضافة إلى هذا المعنى الأصلي معنى زائدا يفيده ظاهر اللفظ المؤول، وهو عظم الكذب الذي جاؤوا به، والمبالغة في وصفه بصيغة المصدر، وضعف الخلق إذ اختير لهم لفظ المفرد وإن كانوا جمعا، والفرد أضعف من الجماعة، وكذلك قدوم الفزع لا محالة، لوصفه بصيغة تفيد التحقق والانقضاء.

وفي هذه التأويلات وأمثالها تلوح الصبغة التداولية، التي يختلف فيها التفسير اللغوي للصيغة من سياق لآخر، ويدخل في فهم التخاطب أغراض المتكلم وتبصر المخاطَب بها، وأمور خارجة النص أيضا(15).

٢- تكثير المعاني مع الإيجاز، فيكون ظاهر اللفظ وتأويله مرادين، قال ابن عاشور: "والقرآن ينبغي أن يودع من المعاني كل ما يحتاج السامعون إلى علمه، وكل ما له حظ في البلاغة، سواء كانت متساوية أم متفاوتة في البلاغة، إذا كان المعنى الأعلى مقصودا وكان ما هو أدنى منه مرادا معه لا مرادا دونه، سواء كانت دلالة التركيب عليها متساوية في الاحتمال والظهور أم كانت متفاوتة بعضها أظهر من بعض، ولو أن تبلغ حد التأويل وهو حمل اللفظ على المعنى المحتمل المرجوح"(16)، وهذا الإيداع للمعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة هو ضرب من البلاغة، ويمكن عده نوعا

(15) ينظر: الصبغة التداولية للصيغة الصرفية، للدكتور خالد السلمي: ٧٨٧ وما بعدها.

(16) التحرير والتنوير، لابن عاشور: ٩٣/١. ولينظر ما استدل به عند قوله (٩٤/١): "ويدل لتأصيلنا هذا" وما بعده.

مما يسمى بالاقتصاد اللغوي الذي يقل فيه الكلام ويتسع المدلول(17)، وعلى هذا فإن استعمال الصيغة في غير ما وضعت له وتأويلها إذا كان كما ينبغي فهو نوع من حسن البيان وجمال الأسلوب، لا محض طريقة في التعبير عن المعاني. على أن ابن عاشور لا يطلق هذا الحمل بل يقيده بعدم وجود معارضة صريحة فيقول: "ما لم يمنع من ذلك مانع صريح أو غالب من دلالة شرعية أو لغوية أو توقيفية"(18).

٣- دفع مدلول قد يفيده الأصل لو عُبّر به، كما في تذكير (هذا ربي) في الآية مع أن المشار إليه (الشمس) مؤنث، قال تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: ٧٨]، فالفظ (الشمس) مؤنث، و(هذا) مذكر، والإشارة للشمس باسم الإشارة المذكر (هذا) فيه معارضة ظاهرية لقاعدة لغوية (الأصل: هذه ربي)، لكن مقام التنزيه اقتضى الدلالة على المعنى بغير لفظه الأصلي، وفي ذلك يقول الزمخشري: "كان اختيار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: (علّام)، ولم يقولوا: (علّامة) وإن كان (العلّامة) أبلغ، احترازا من علامة التأنيث"(19).

٤- قصد الإبهام واللبس، ويكون ذلك لجملة من الأغراض، كدفع الأمر المخوف، وستر المبهم، والإلغاز، وغيرها(20).

٥- حكاية الحال: كما في تأويل زمن الفعل في قوله تعالى: {هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ} [الشعراء: ٧٢]، فالظاهر: (هل يسمعونكم؟)، والمعنى الذي يؤول إليه اللفظ: (هل سمعوكم؟)، ولكن جاء استعمال اللفظ على خلاف الأصل استحضارا لما كانوا عليه في حالهم الماضية، كأن المشهد ماثل أمامهم، وفي ذلك من التقريع ما فيه، قال الزمخشري: "جاء مضارعا مع إيقاعه في (إذ) على حكاية الحال الماضية، ومعناه: استحضروا الأحوال الماضية التي كنتم تدعونها فيها، وقولوا هل سمعوا أو أسمعوا قط؟

(17) ينظر: الاقتصاد اللغوي، لسامي محمد: ٩٤.

(18) المصدر السابق: ٩٤/١.

(19) ينظر: الكشاف: ٤١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٥٧/٢.

(20) تنظر أسباب الإبهام المقصود في: الإبهام واللبس في الدرس النحوي، للدكتور حسين بوعباس: ١٤ وما بعدها.

وهذا أبلغ في التبكيت"(21). ويحمل على هذا السبب أيضا حمل ما ذكره بعض المفسرين في قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} [الأنعام: ٧٨]، إذ تأوّل تذكير الشمس بكون المتكلم –وهو إبراهيم عليه السلام– أعجميا، ويجوز ألا تكون الشمس مؤنثة في لغته، أو أن تكون الإشارة عند أهلها إلى المذكر والمؤنث سواء. وهنا لا تقف حكاية الحال عند الزمن فقط، بل أن يستعمل اللفظ في غير ظاهره لتنقل أحكام الألفاظ في لغة إبراهيم عليه السلام التي قد لا تكون (الشمس) مؤنثة في لغته، (أي: هذا الشمس)، أو هي في لغته مما لا يحكم عليه بتذكير ولا تأنيث، وقد أشار إلى هذه الأحكام في لغة إبراهيم عليه السلام بعض المفسرين(22).

٦– تلوين الخطاب بجعله على غير ما ينتظره السامع، واستنهاضه أن يُعمل ذهنه في تأمله ليكون أثبت وأبقى، قال السيوطي: "اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد عما إذا لم يكن كذلك، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم هذا المعنى إلى فكر وتعب، فتكون أكثر كلفة وضنة مما إذا لم تتعب في تحصيله"(23). ويمكن أن نفهم من كلام السيوطي أن المتكلم قد يتعمد التعبير عن المعنى بلفظ أبعد، لترسيخ ذلك المعنى عند المخاطَب الذي سيعمل ذهنه للوصول إلى المعنى، وهذا بطبيعة الحال ما لم يبلغ حد التعقيد وضعف التأليف، وإلا كان مذموما.

٧– مراعاة الفاصلة وإقامة الوزن، فالأول كقوله تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ} [القمر: ٥٤]، أي: أنهار. قال الفراء: "وحّد لأنه رأس آية، فقابل بالتوحيد رؤوس الآي"(24)، وذلك أن رؤوس الآيات التي قبلها هي (بالبصر) و(مدكر) و(الزبر) و(مستطر)، ورأس الآية التي بعدها (مقتدر)، فجاء اللفظ على الإفراد (نهر) ليوافق

(21) الكشاف: ٣١٨/٣.

(22) ذكره أبو حيان وغيره. قال السمين: "هذا إنما يظهر لو حكى كلامهم بعينه في لغتهم، أمّا شيء يُعَبَّر عنه بلغة العرب ويُعطَى حكمه في لغة العجم فهو محل نظر. "ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: ٥٦٦/٤، والدر المصون: ١٥/٥، وأسباب التأويل النحوي عند الطبرسي، لحسين الغزي: ٣٥.

(23) الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٧٤/١، والتناوب الدلالي، للدكتور: حسين خميس: ٣٨٨٧.

(24) معاني القرآن، للفراء: ١١١/٣، وغريب القرآن، لابن قتيبة: ٤٣٤.

رؤوس الآي، لا على الأصل (الأنهار)، مع أن المتقين في جنات وأنهار. وكمجيء (تَبْتِيلًا) مكان (تبتُّلا) في قوله تعالى: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} [المزمل: ٨] (25). والثاني ما يكون في الشعر لأجل الضرورة الشعرية وأمثلتها كثيرة(26).

٨-المشاكلة، أي مشاكلة اللفظ للفظ(27)، فيُغيّر في أحدهما إتباعا للآخر ليجانسه، ومنها قول العرب: "أخذني ما قَدُم وما حَدُثَ"(28)، أي: حَدَثَ، ولكن ضم عين الفعل (حدُث)، وظاهر اللفظ يعارض القاعدة اللغوية الصرفية التي تفتح عين (حدَث)، ولكنه صرف لينسجم صوتيا مع الفعل المصاحب له وهو (قدُم) الذي هو مضموم العين. وللعرب عناية باتساق الألفاظ وانسجامها، قال ابن مالك في المشاكلة: "هي مهمة في كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشي عن أصله، نحو قولهم: أخذه ما قَدُم وما حَدُث، فضموا دال (حدث) لتشاكل دال (قدم)"(29).

٩- الحفاظ على لفظ المثل، وقد نصوا على أن الأمثال لا تُغيَّر، وأنها "إنما تُحكى ألفاظها كما جرت وقت جرت"(30). ومن أمثلته تأويل المؤنث بالمذكر، كأن يقال لرجل: "أطِرِّي فإنكِ ناعِلَة"(31)، فالألفاظ (أطري) والضمير الكاف و(ناعلة) تستعمل للمؤنث، واستعمالها للمذكر معارض لقواعد التذكير والتأنيث، لكن المخاطب لا يلتبس عليه ذلك، لكون المتكلم في سياق ذكر مثل، فيؤوله المخاطَب ويفسره على المعنى

(25) الكشاف: ٦٣٩/٤.

(26) ينظر مثاله في علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى، للدكتور فايز صبحي: ١٠٩.

(27) ينظر: البرهان: ٣٧٧/٣.

(28) أدب الكاتب، لابن قتيبة: ٣٩٥، وتهذيب اللغة، للأزهري: ٢٣٥/٤.

(29) شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٠/١. وقد يعبر عن المشاكلة بالإتباع كما في أدب الكاتب: ٣٩٥، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٤٧/٥.

(30) ينظر: أصول النحو، لابن السراج: ١١٥/١، والمقتضب، للمبرد: ١٤٥/٢، وعلل مخالفة القياس، لمحمود عبس: ١٥٢.

(31) يضرب مثلا لمن يؤمر بأمر شديد يقدر عليه. قال أبو هلال العسكري: "وأصله أن رجلا كانت له أمتان راعيتان، إحداهما ناعلة والأخرى حافية، فقال للناعلة: أطري (أي خذي طرر الوادي وهي نواحيه)، فإنك ذات نعلين، ودعي سرارته (أوسطه وأكرمه) لصاحبتك، فإنها حافية". ينظر: جمهرة الأمثال، للعسكري: ٥٠/١، ومجمع الأمثال، للميداني: ٤٣٠/١.

المراد، وهو كون الرجل هو المعني بـ(أطري) وما بعدها، وإنما استعمال لهذا المعنى غير لفظه الأصلي لأن الأمثال تقال كما قيلت.

١٠- الخفة، أي اختيار الأخف، كاستعمال (القُرُوء) الذي هو جمع كثرة في (الأَقْراء) الذي هو جمع قلة، كما في قوله تعالى: {**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**} [البقرة: ٢٢٨]، قال ابن عاشور: "أوثر في الآية الأخف مع أمن اللبس بوجود صريح العدد"(32). فالأصل (أقراء)، وهو لفظ يتكون من خمسة أحرف، واللفظ المستعمل في الآية (قروء)، وهو لفظ يتكون من أربعة أحرف، وهو أخف، فاستعمل الأخف في معنى الأثقل، لدلالة القرينة التي هي هنا العدد (ثلاثة)، وبها يفهم المخاطَب أن المراد من (القروء) هو (الأقراء). وعند وجود الدليل لا تجد العرب ضيرا في استعمال اللفظ في غير ظاهره، ولذلك لم يجد ابن الشجري بأسا في استعمال (وجوه) في موضع (وجهين) ما دام أنه معلوم عند المخاطَب المعنى المراد، فيقول: "العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلمّا أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين، استعملوا أسهل اللفظين"(33).

ثانيا: أسباب الحمل:

وأعني بها أسباب حمل السامع اللفظ على غير ظاهره، سواء أصاب بتأويله قصد المتكلم أو لم يصبه، وسواء كانت هذه الأسباب مما يوجب التأويل أو يجيزه، ومنها:

١-قيام دليل على إمكان حمل اللفظ على غير الظاهر، وأولى إذا قام على وجوبه، سواء كان الدليل ملفوظا به في الكلام أو غير ملفوظ، وهو ما يكون من خارجه. مثال الدليل يكون في الكلام قوله تعالى: {ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} [غافر: ٦٧]، قال الزجاج: "في معنى أطفال، ودل عليه ذكر الجماعة"(34). فالمخاطب من سياق الآية اللغوي (يخرجكم) يؤول اللفظ من المفرد إلى الجمع الذي دل عليه ضمير الجمع. وأما

(32) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: ٤٣٨/٢، والتحرير والتنوير: ٣٩١/٢.

(33) أمالي ابن الشجري: ١٨/١.

(34) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٤١٢/٣.

ما يكون من خارج الكلام كالسياق وكلام المتكلم في غير موضع الكلام المؤول فبابه واسع، ومنه تأويل الطبري قوله تعالى: {فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ} [الذاريات: ٤٤] بـ(ينتظرون)، فقد انطلق من معرفته بظروف قصة قوم ثمود إلى تأويل النظر بالانتظار، قال مبينا ذلك: "وذلك أن ثمود وُعدت العذاب قبل نزوله بهم بثلاثة أيام، وجعل لنزوله عليهم علامات في تلك الثلاثة، فظهرت العلامات التي جعلت لهم، الدالة على نزولها في تلك الأيام، فأصبحوا في اليوم الرابع موقنين بأن العذاب بهم نازل، ينتظرون حلوله بهم"(35). ومن الأدلة أيضا مجيء قراءة أخرى يمكن أن يؤول اللفظ بها، كقوله تعالى: {فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا} [يوسف: ٦٤]، قرئت: "حِفْظًا" بإسقاط الألف(36)، فالظاهر (حفظا)، والمعنى الذي آل إليه اللفظ (حافظا)، والدليل على هذا وجود قراءة بهذا المعنى المؤول، فعليه يؤول اسم الفاعل بالمصدر، والعكس أيضا صحيح (تأويل حفظا بحافظ). وقد استدلوا بالقراءات على الإعراب(37)، ولا يختلف الاستدلال بها أيضا له عن الاستدلال للتأويل الصرفي.

٢-معارضة الظاهر لما عند السامع من قواعد ومدارك، ويشمل ذلك المعارضة العقلية والشرعية واللغوية، فالمخاطَب حين يقرأ نصا يقرؤه وقد استقرت عنده جملة من المدارك والمفاهيم، فيقرأ النص في هذا الإطار، ومن ثم لا عجب أن يؤول ما يعارض ما استقر عنده. ومن المعارضة الشرعية تأويل (أهون) بـ(هيِّن) في قوله تعالى: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} [الروم: ٢٧]، فاللفظ (أهون) ظاهره أنه اسم تفضيل، ولا شيء أهون من شيء عند الله، لِمَا يُعلم أنه "لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته تعالى"(38)، فهي عند الله عز وجل سواء، فيؤول (أهون) بـ(هين). ومن المعارضة اللغوية ما جاء في قوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ} [الزخرف: ٦٦]، فظاهر (ينظرون) هو النظر

(35) جامع البيان، للطبري: ٥٤٢/٢١.

(36) جامع البيان: ٢٣١/١٣، والسبعة، لابن مجاهد: ٣٥٠.

(37) ينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: ١١.

(38) فتوح الغيب، للرازي: ٣٨٥/١٣.

بالعين، لكن (الساعة) ليست مما يرى في العين كما يقرر ذلك العلماء كابن الشجري فيقول: "لا يكون إلا بمعنى ينتظرون، لأن النّظر الذي بمعنى الإبصار لا يقع إلاّ على الأعيان"(39)، فيصرف لفظ (ينظرون) عن ظاهره إلى (ينتظرون) لتحقيق استقامة الكلام، وهو من تأويل صيغة الفعل بصيغة فعل غيره.

٣-حال المتكلم، كأن يكون المتكلم ممن يجري في كلامه أكثر من لغة من لغات العرب، فيحمل السامع اللفظ على لغة، فيكون جاريا على الظاهر فيها مؤوّلا في غيرها، كما في (وَلَد) و(وُلْد) الذي يطلق في بعض اللغات بمعنى واحد(40)، فحين يتلقى المخاطب الخطاب يجعل هذا الاحتمال واردا، لكونه مما يقع من المتكلم، فيؤول لفظ (وُلد) الذي هو جمع في الأصل بالمفرد، ويحكم أن المتكلم قد تكلم بلغة مختلفة. وكأن يكون المتكلم ممن قد يجري في كلامه اللفظ العربي والأعجمي أيضا كما في قصة إبراهيم عليه السلام في الإشارة إلى الشمس باسم الإشارة (هذا).

٤-التغابي، لتنبيه المخاطب أن مقصوده الذي يدل عليه ظاهر لفظه غيرُه أولى بالقصد منه، كما في خبر الحجاج مع الغضبان بن القَبَعْثَرَى إذ قال له الحجاج: لأحملنك على الأدهم. فأجابه: مثل الأمير يُحمل على الأدهم والكميت الأشقر. قال: إنه حديد، قال: لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا(41). فأوّل (الأدهم) و(الحديد) على غير ما أراد الحجاج، وعلى غير مقتضى القرائن المحتفة، إذ أراد الحجاج تهديده بتقييده وتعذيبه، يدل على ذلك ما كان بينهما من العداوة والبغضاء، وتوعد الحجاج له، كما صرح الحجاج بما أراد إذ قال "إنه حديد"، لكن ابن القبعثرى أراد أن يخبره أن غير ذلك أولى به، وإن كان عالما أن الحجاج لا يقصد إلا التهديد والوعيد، وقد كان ما قصد ابن القبعثرى كما تذكر مصادر القصة، فقد عجب من تأويله وعفا عنه.

(39) أمالي ابن الشجري: ٢٩٥/١.

(40) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٢٠/٣، ومشكل إعراب القرآن، لمكي: ٧٦١/٢.

(41) ينظر: أنساب الأشراف، للبلاذري: ٢٩٤/٧، وفقه اللغة، للثعالبي: ٢٥٦، وعروس الأفراح، للسبكي: ٢٨٣/١.

المبحث الثاني: ضوابط التأويل

وهي ضوابط لا بد منها في التأويل، ومن أهمها:

-**الضابط الأول:** التأويل لا يكون في اللفظ الدال ظاهره على معناه دلالة قطعية، وإلا فلا تأويل(42)، وهو أمر بدهي، لأن المعنى إذا كان مقطوعا به كان تأويله تلاعبا أو تحكما.

-**الضابط الثاني:** ثبوت صورة التأويل في لغة العرب، بدليل السماع أو القياس، فالأول كقول الفراء: "العرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا، وهو مفعول في الأصل"(43)، فهنا يستدل الفراء بقول العرب في استعمالها الألفاظ (نائم) و(كاتم) في موضع (منوم فيه) و(مكتوم)، وهو من باب الأدلة السماعية. أما الثاني فمثل تجويز ابن الشجري تأويل الجمع بالمثنى، وذلك بقياسه على تأويله بالمفرد، بل جعله أولى بالجواز(44)، وهو حكم يستند إلى دليل القياس أحد أعظم أدلة النحو والصرف. وعلى كل حال فلا يمكن إثبات قاعدة في اللغة العربية إلا بالاستدلال بدليل صحيح عليها، لا يتخلف التأويل عن ذلك، سواء كان من السماع أو غيره.

-**الضابط الثالث:** لا يصار إلى التأويل إلا بدليل يدل على أن غير الظاهر مراد، سواء كان دليلا من الكلام أو من خارجه، وهو ضابط لا بد منه لمنع المصادرات والتلاعب في تفسير الكلام. وهذا هو الأصل، غير أني أذهب إلى استثناء من هذا العموم، وهو جواز التأويل بلا دليل، بل مع ظهور الدليل على خلافه، وذلك إذا أراد السامع أن يُعلم أن غير ما قصده المتكلم – وهو المعنى المصروف له اللفظ – أولى بالقصد، كما وقع في قصة الحجاج وابن القَبَعْثَرَى(45)، فالحجاج جاء بلفظ (الأدهم)

(42) ووجود النص وهو ما لا يحتمل إلا معنى واحدا قطعا عزيز كما ذكروا، بل أنكره بعضهم. ينظر: البحر المحيط، للزركشي:٢٠٦/٢، والبرهان: ١٩٣/١.

(43) معاني القرآن، للفراء: ١٨٢/٣.

(44) أمالي ابن الشجري: ٢٠٣/٣.

(45) أنساب الأشراف: ٢٩٤/٧

يريد به القيد متوعدا، وقرائنه في القصة لا تخفى، غير أن ابن القبعثرى حمله على سبيل الوعد بأنه الفرس يحمل عليه كالملك، فاختلف قصد الحجاج وما أظهره ابن القبعثرى من الفهم، وذلك لغرض بلاغي، أو بعبارة أوضح لرسالة يريد أن يبلغها الحجاج، وهو أن غير ذلك أولى به. ولا يمتنع في بعض الأحوال أن يُحمل الكلام على خلاف ما قصَد المتكلم في أول الأمر، يدل على ذلك ما جاء في قصة أيوب عليه السلام في قوله تعالى: {وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ} [ص: ٤٤]، فذكروا أنه كان قد حلف أن يضرب زوجه مئة جلدة(46)، وذلك ما استعمل له اللفظ، لكنه بعد هذا امتثل لمعنى يحتمله اللفظ غير ما قصده أول الأمر، إذ أخذ ضغثا فضرب به ولم يحنث عليه السلام.

-**الضابط الرابع:** سلامة التأويل من المعارضة العقلية والشرعية واللغوية(47)، ولذا منع ابن الشجري في قوله تعالى: {فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ} [ص: ٣٣]، تأويل (مسح) بـ(ماسح)، قال: "لا يجوز أن تقدر أنّ (مسحا) وقع موقع (ماسحا) كما وقع (غورا) موقع (غائرا) في قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا} [الملك: ٣٠]، لأن هذا الضرب من الأفعال يلزمه (يفعلُ) ظاهرا أو مقدرا"(48). فهنا الفعل (طفق) من أفعال الشروع، وأفعال الشروع تكون أخبارها جملة فعلية فعلها مضارع، فلا بد من التأويل تأويلا يوافق قواعد اللغة أو ما يتخرج على مخارجها، وهو (يمسح) الفعل المضارع، (أي: طفق يمسح). وكذلك أبى الطبري تأويل (أفعل) التفضيل بالفعل في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} [القلم: ٧]، مع تجويزه ذلك في اللغة، وذلك لوجود الباء، قال: "لأن ذلك إذا كان بمعنى (يفعل) لم يوصل بالباء، كما لا يقال: هو يعلم بزيد، بمعنى: يعلم زيدا"(49). فالطبري يمنع في

(46) ينظر: جامع البيان: ١١٠/٢٠، والكشف والبيان، للثعلبي: ٢١٥/١٨، والبحر المحيط، لأبي حيان: ١٦٣/٩.

(47) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٤/١.

(48) أمالي ابن الشجري: ٩٢/١.

(49) جامع البيان: ٥١١/٩.

هذا السياق اللغوي تأويل (أعلم) بالفعل المضارع (يعلم)، لأن جملة (هو يعلم بزيد) لا توافق قواعد اللغة، لأنها غير صحيحة نحويا، فالفعل (يعلم) متعد بنفسه ولا يحتاج إلى الباء، وهذا لا يمنع تأويل اسم التفضيل بالفعل المضارع في سياق لغوي تكون الجملة فيه صحيحة نحويا، كما لو قلنا: هو أعلم أن زيدا قادم (أي: هو يعلم)، وإنما يمتنع مع المعارضة في هذا السياق.

-**الضابط الخامس:** أمن اللبس في استعمال اللفظ في غير ما وضع له، وهو ضابط أغلبي(50)، فقد حكى أبو علي الفارسي عن أبي بكر: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد، لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تقيد أزمنتها خولف بين مثلها ليكون دليلا على المراد فيها، قال: فإن أمن اللبس جاز أن يقع بعضها موقع بعض"(51). وقال ابن الشجري: "العلم محيط بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلمّا أمنوا اللبس في وضع (الوجوه) موضع (الوجهين) استعملوا أسهل اللفظين"(52). وهنا يشير الفارسي وابن الشجري إلى اشتراط أمن اللبس للتعبير عن اللفظ بغير ظاهره، وأمن اللبس يحصل بدليل خارجي أو دليل في الكلام كما أسلفنا، فالفعل (قام) فعل ماض، ويمكن استعمالها مكان المضارع إذا أمن اللبس كما في (قد قامت الصلاة) بدليل القرينة الحالية.

تنبيه: لا يشترط للتأويل امتناع الحمل على الظاهر، فيجوز ولو مع إمكان الظاهر، وليس يمتنع أيضا أن يكون مقصودا وإن رجح الظاهر، وقد بوّب ابن جني: "باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعًا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟" فأجاب: "اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبًا، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مرادًا"(53). وقد سار على هذا المنهج الذي يرى أن المعنى المحتمل قد يكون مرادا ولا يحكم بغلطه، فقال

(50) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٦٤/٢، وما انتهى إليه د. حسين في الإبهام واللبس في الدرس النحوي:١٤، ٢٣، ٢٨.

(51) ينظر: الخصائص: ٣٣٤/٣، وأمالي الشريف المرتضى: ١٩٩/٢، وأمالي ابن الشجري: ٦٣/١.

(52) أمالي ابن الشجري: ١٨/١.

(53) الخصائص: ٤٩٠/٢.

في مذهب مجاهد في قراءة أبي العالية قوله تعالى: {لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا} [الأنعام: ١٥٨]: "لا تنْفَعُ نَفْساً" (بالتاء) إذ ذهب مجاهد إلى أنها غلط: "ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط"(54)، وعليه فإنه يبقى في دائرة الاحتمال والجواز سواء كان احتماله أقوى من الاحتمال الآخر أو أضعف.

وما جاء في كلام العلماء من تضييق التأويل فلعله التأويل الذي في سياق التقعيد، وهو مختلف عنه في سياق تفسير الكلام، وهو التفصيل الذي أرد إليه كلامهم(55).

(54) المحتسب: ٣٤٧/١.

(55) ينظر: أصول النحو العربي، للدكتور محمد الرفاعي: ٥١٧.

المبحث الثالث: صور التأويل

ويمكن قسمها قسمين رئيسين، تتفرع عن كل واحد منهما فروع، نعرضها متبعة بتحليل اللفظ وما آل إليه في تأويله.

الأول: التأويل في الأسماء:

١-تأويل المذكر والمؤنث:

ويندرج تحته:

-تأويل المؤنث بالمذكر، كقوله تعالى: {**فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ**} [الأنعام: ٧٨]، هذا: أي: هذا الضياء، أو هذا الشيء الطالع، وذلك أن ظاهر اللفظ الإشارة إلى (الشمس) -وهو لفظ مؤنث- باسم الإشارة المذكر (هذا)، وهذا يتعارض ظاهريا وقواعد اللغة، إذ الأصل في الحديث عن الشمس أن يقال: (هذه ربي)، لذلك يؤول لفظ الشمس بلفظ مذكر في معناه مثل الضياء أو الشيء الطالع، وهو تأويل في نوع الصيغة (من التأنيث إلى التذكير)، والغرض بلاغي هو التنزيه.

وكقول الشاعر:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ ... مَنْ لِيَ بَعْدَكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ... قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ (56)

أي: إنسانا ذا غربة(57). لأن الشاعر في البيت الثاني يذكر كلاما على لسان امرأة كما يدل عليه قوله (قامت تبكيه)، وظاهر اللفظ الذي ذكره الشاعر على لسان المرأة في وصفها: (ذا غربة)، والأصل أن يكون اللفظ مؤنثا (ذات غربة)، فيحتاج لاستقامة الكلام إلى تأويل في نوع الصيغة (من التأنيث إلى التذكير) فيحمل على

(56) نسبه النحاس في إعراب القرآن (١٨/٢) للأعشى، ولم أقف عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن، لأبي عبيدة: ٧٦/٢ والأصول في النحو: ٤٨٣/٣، وغيرهما.

(57) ينظر: إعراب القرآن: ١٨/٢، وشرح كتاب سيبويه: ١٩٤/١.

تقدير (إنسانا ذا غربة)، والغرض في استعمال لفظ التأنيث مباشرة هو إقامة وزن البيت.

-تأويل المذكر بالمؤنث، كما في قوله تعالى: {لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا} [الأنعام: ١٥٨]، قرأ أبو العالية: "لا تَنْفَع" (بالتاء)(58)، وتأولوا الإيمان على معنى الطاعة أو العقيدة(59). ومنشأ هذا التأويل أن في ظاهر اللفظ إسناد المذكر (الإيمان) لفعل مقترن بعلامة التأنيث (تنفع)، وهو مخالف في ظاهره للقاعدة، فيؤول (الإيمان) بما يدل عليه من الألفاظ المؤنثة كالعقيدة، وهو تأويل في نوع الصيغة (من التذكير إلى التأنيث).

٢-تأويل المفرد والمثنى والجمع:

ويشمل:

-تأويل المفرد بالمثنى، كقوله تعالى: {إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ} [ق: ١٧]، أي: قعيدان(60)، لكنه عبر بلفظ مفرد (قعيد)، وقد دلت الآية الكريمة على أن المراد منه التثنية، فتؤول الصيغة (من المفرد إلى المثنى)، والغرض في استعمال اللفظ في غير ظاهره كما يبدو هو الفاصلة القرآنية. وكقول الشاعر:

فَرَجِّي الخَيْرَ وانْتَظِري إيابي إذا مَا القارِظُ العَنَزِيُّ آبا (61)

فالمصادر تذكر أنهما قارظان اثنان(62)، وهما رجلان اثنان خرجا يجنيان القَرَظ -وهو ورق يُدبغ به- فَلم يرجعا، فَضرب بهما الْمثل، وقد عبر الشاعر عن القارظين بلفظ المفرد (القارظ) والمخاطب يفهم بمعرفته بالحادثة أن المقصود بالمفرد هو المثنى،

(58) المحتسب: ٣٤٧/١.

(59) المحتسب: ٣٤٧/١، ٣٤٨، والتبيان، للعكبري: ٥٥٢/١.

(60) إعراب القرآن: ١٤٩/٤.

(61) البيت لبشر بن أبي حازم في ديوانه: ٣٥.

(62) ينظر: الأمثال، لأبي عبيد: ٣٤٥، وجمهرة اللغة: ٧٦٣/٢.

وهو تأويل في العدد الذي تدل عليه صيغة الفعل (تأويل من المفرد إلى المثنى)، والغرض المحافظة على وزن البيت.

– تأويل المفرد بالجمع، قال الفراء: "وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد"(63). ومن هذا التأويل قوله عز وجل: {ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} [الحج: ٥]، أي: أطفالا(64).

–تأويل المثنى بالمفرد، كقوله تعالى: {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} [النجم: ٩]. قال الكسائي: "أراد قوسًا واحدًا"(65)، فالظاهر في اللفظ التثنية (قوسين)، لكن المعنى المقصود كما ذكر الكسائي هو الإفراد (قوس)، والتأويل الصرفي ههنا في العدد الذي تدل عليه الصيغة (من المثنى إلى المفرد) والدليل شرعي من خارج النص.

وكقول الشاعر:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَينِ مَرْتَيْن قَطَعتُه بالسَّمتِ لا بالسَّمتَينْ(66)

قال الفراء: "يريد: مهمها وسمتا واحدا"(67)، أطلق لفظ (مهمهين) وأردا المفرد (مهمها)، ويظهر أن القرينة مستفادة من النص نفسه (قطعته بالسمت) أي بطريق واحد، والتأويل في العدد الذي تدل عليه الصيغة (من المثنى إلى المفرد). وعلى هذا التأويل حمل قوله تعالى: {وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ} [الرحمن: ٤٦]، فذهب إلى أنها جنة واحدة(68).

(63) معاني القرآن، للفراء: ٤٢٦/١.

(64) معاني القرآن وإعرابه: ٤١٢/٣، والكشف والبيان: ٧/٨.

(65) الكشف والبيان: ٩٠/٢٥، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٩١/١٧.

(66) البيت بلا نسبة في معاني القرآن، للفراء: ١١٨/٣، وغريب القرآن: ٤٣٠، ونسبه بعضهم إلى خطام المجاشعي. ويروى (بالأَمّ) مكان (بالسمت)، ويروى الشطر الثاني بغير هذا. والمهمه: القفر، والقذف: الصلب أو البعيد، والسمت: الطريق، أي قطعته على طريق واحد لا على طريقين. ينظر: المقاصد النحوية، للعيني: ١٥٧٩/٤، وخزانة الأدب، للبغدادي: ٥٤٧/٧.

(67) معاني القرآن، للفراء: ١١٨/٣.

(68) وعلى قول الفراء في الآية تعقب ثقيل ونقاش يطول. ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١١٨/٣، وغريب القرآن، لابن قتيبة: ٤٣٠، والكشف والبيان: ٤٢٦/١١، والبرهان: ٦٤/١.

-تأويل المثنى بالجمع، كقوله تعالى: {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [فصلت: ١١]، أي: طائعتين(69)، فالحال (طائعين) بصيغة جمع المذكر السالم، والفاعل مؤنث (قالتا)، فأول ليتوافق مع الفعل (قالتا)، وهو تأويل في العدد الذي تدل عليه الصيغة (من الجمع إلى المثنى).

-تأويل الجمع بالمفرد، كقوله تعالى {مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ} [التوبة: ١٧]، أي: المسجد الحرام(70)، والأصل التعبير بالإفراد (مسجد)، فهو تأويل في العدد الذي تدل عليه الصيغة (من الجمع إلى المثنى)، والقرينة في ذلك قرينة من خارج النص، وجيء به لغرض بلاغي، لا لأجل معارضة قواعد اللغة، فالكلام يستقيم بصيغتي الإفراد والجمع.

-تأويل الجمع بالمثنى، كقوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} [التحريم: ٤]، أي: قلباكما(71). جاء النص القرآني بالجمع (قلوبكما)، ومعلوم أن الإنسان ليس له إلا قلب واحد، فهو تأويل في العدد الذي تدل عليه الصيغة (من الجمع إلى المثنى)، يدل عليه دليل لفظي في النص وهو الفعل (تتوبا) المسند إلى ألف الاثنين، والقرينة وأنه من المعلوم أن الإنسان ليس له إلا قلب واحد.

وكقول الشاعر:

وعِضَواتٌ تقطَعُ اللهازِمَا(72)

قال ابن الشجري: "أراد الشاعر باللهازم: اللهزمتين، وهما ما تحت الأذنين من أعلى اللّحيين، وإنما جمعهما بما حولهما، كقولهم: شابت مفارقه"(73). يبين ابن الشجري الملحظ الذي لحظه الشاعر في التعبير بالجمع (اللهازم) عن المثنى

(69) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١٣/٣، ومجاز القرآن: ١٠/١.

(70) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٤٢٦/١، وفقه اللغة: ٢٢٨.

(71) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣٠٦/١، ومعاني القرآن، للأخفش: ٢٨٤/١، وفقه اللغة: ٢٢٦.

(72) بلا نسبة في الكتاب:٣٦٠/٣، والكامل، للمبرد: ٥١/٣ وغيرهما، ونسبه في اللسان (أزم ١٧/١٢) لأبي مهدية.

(73) أمالي ابن الشجري: ٢٧٩/٢.

(اللهزمتين)، وهو أنه جعلهما جمعا باعتبار ما حولهما، كأن ما حولها مثلها، وهو تأويل في العدد الذي تدل عليه الصيغة (من الجمع إلى المثنى)، والقرينة خارجة عن النص، لأنه لا يكون فيه أكثر من لهزمتين، وقد يكون جمعها باعتبار جمع أصحابها.

-تأويل الجمع بالجمع، كتأويل جمع الكثرة بالقلة في قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨]، أي: أقراء(74). وكتأويل جمع القلة بالكثرة، كقوله تعالى: {اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ} [الزمر: ٤٢]، وهي نفوس كثيرة(75)، وذلك لأن اللفظ المعبر به أخف، إذ عدد حروفه أقل، والعرب تؤثر الخفة، ولا لبس في ذلك على المخاطب، فالعدد (ثلاثة) يدل أن المراد جمع القلة، و(الأنفس) يعرف بالمشاهدة أن النفوس كثيرة لا قليلة، وكلا الصيغتين من تأويل صيغة العدد (من الكثرة إلى القلة أو عكسه).

٣-تأويل المشتق والجامد:

ويدخل فيه:

-تأويل المشتق بالمشتق، كقوله تعالى: {خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ} [الطارق: ٦]، أي: مدفوق(76)، فظاهر اللفظ (دافق) وهو اسم الفاعل، والماء لا يكون دافقا بل مدفوقا، والمراد اسم المفعول (مدفوق)، وهو تأويل في صيغة الاسم (من اسم الفاعل إلى اسم المفعول)، وكلاهما من المشتقات. وعكس ذلك قوله تعالى: {حِجَابًا مَسْتُورًا} [الإسراء: ٤٥]، أي: ساترا، فظاهر الصيغة اسم المفعول (مستور)، والمراد منه اسم الفاعل (ساتر)، لأن الحجاب ساتر لا مستور، والتأويل في صيغة الوصف (من اسم المفعول إلى اسم الفاعل)(77).

(74) ينظر: جامع البيان: ١٠٠/٤، والتبيان: ١٨١/١.

(75) ينظر: مفاتيح الغيب: ٤٣٥/٦، والبرهان: ٣٥٥/٣.

(76) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١٥/٢، وتأويل مشكل القرآن: ١٨٠.

(77) ينظر: جامع البيان: ١٠٦/١٥، وإعراب القرآن: ٢٧٤/٢.

-تأويل الوصف المشتق بالجامد، كقوله تعالى: {إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ} [الذاريات: ٥]، أي: لصدق(78). وههنا تأويل اسم الفاعل (صادق) بمصدر فعله (صدق)، وهو تأويل في الصيغة (من المشتق إلى الجامد). ومن ذلك أيضا تأويل اسم المفعول (المفتون) بالمصدر (الفتنة) في قوله تعالى: {بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ} [القلم: ٦]، أي: الفتنة(79).

-تأويل الجامد بالجامد، كتأويل المصدر بالمصدر في قوله تعالى: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} [المزمل: ٨]، أي: تَبتُّلا(80).

-تأويل الجامد بالمشتق، كتأويل المصدر باسم الفاعل في قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا} [الملك: ٣٠]، أي: غائرا(81). وتأويل المصدر باسم المفعول في قوله تعالى: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ} [يوسف: ١٨]، أي: مكذوب(82). وعلى كل حال فالمصدر أبلغ في الوصف، لأنه يجعل الموصوف هو ذات الشيء، والمخاطب يعلم أن الموصوف ليس هو الصفة نفسها، لكنه يدرك من ذلك المبالغة بالوصف. وقد رددت تأويل المشتق والجامد إلى هذه الصور الأربع، وتندرج تحتها تفاصيل كثيرة.

-تأويل الاسم بالفعل، ومنه:

القومُ أعلمُ أن جَفْنَتَهُ تَغْدُو غَداةَ الريحِ أو تَسْرِي (83).

(78) ينظر: جامع البيان: ٤٨٥/١٦، والدر المصون: ٤١/١٠.

(79) ينظر: جامع البيان: ١٥٣/٢٣، وإعراب القرآن: ٥/٥.

(80) ينظر: الكتاب: ٨١/٤، والكشاف: ٦٣٩/٤.

(81) ينظر: الكتاب: ٤٣/٤، ومجاز القرآن: ٤٠٣/١.

(82) ينظر: الكتاب: ٤٣/٤، ومعاني القرآن، للفراء: ٣٨/٢.

(83) البيت للخنساء في جامع البيان: ١٥/٩، والكشف والبيان: ١٨٤/٤. والرواية في ديوانها (٥٢): "الحي يعلم".

أي: يعلمون. فالأصل (أعلم) وصيغته اسم تفضيل، وتأويله (يعلمون) وهو فعل مضارع، وكلاهما من مادة واحدة، وهو تأويل في نوع الكلمة (من اسم إلى فعل)، والقرينة حالية، وهي أن المراد الإخبار بعلمهم بذلك لا المفاضلة.

الثاني: التأويل في الأفعال:

١-تأويل زمن الفعل:

ويدخل فيه:

-تأويل صيغة الماضي بالمضارع الدال على الحال أو الاستقبال(84)، كقوله تعالى: {وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ} [النمل: ٨٧]، (فزع) بمعنى: (يفزع)(85).

- تأويل صيغة المضارع بالماضي، كقوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} [الحج: ٦٣]، أي: فأصبحت(86)، فاللفظ المعبر به: تصبح (فعل مضارع)، والتأويل: أصبحت. وقد أفادت صيغة المضارع في استعمالها موضع الماضي استحضار المشهد واستصحاب للحال ماثلا مشاهدا.

- تأويل الأمر بالماضي، كما في الحديث: "ارم ولا حرج"(87)، أي: رميت ولا حرج، وليس المراد منه تجديد الأمر بالرمي(88)، فالصيغة صيغة فعل الأمر (ارم)، والمعنى الماضي (رميت)، لكن صيغة الأمر ألقت بمعنى إضافي على صيغة الماضي إذ عبر بها عنها، وهو استمرار الإباحة في المستقبل الذي يفيده الأمر.

٢-تأويل المجرد والمزيد:

ويدخل فيه:

(84) على خلاف في دلالته على الحال أو الاستقبال أو اشتراكها فيهما. ينظر: تداخل أزمنة الفعل، للدكتور خالد الأكوع: ٢٦٠.

(85) تقدم ذكره في المبحث الأول (أسباب التأويل).

(86) ينظر: الكشاف: ١٦٨/٣، والكتاب الفريد: ٥٧٥/٤.

(87) صحيح مسلم: ٩٤٩/٢ برقم (١٣٠٦) وغيره.

(88) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي: ٣٥/١ ومعاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي: ٣٣/٤.

-تأويل المجرد بالمجرد، كقول العرب: "أخذني ما قَدُم وما حَدُثَ" أي: حَدَثَ(89)، فالظاهر (حدُث) بضم العين على وزن (فعُل)، وهو مخالف لبابه التصريفي في الأفعال، لأنه من باب (فعَل) بفتح العين، بصيغة (حدَث)، وكلاهما من صيغ الأفعال المجردة (تأويل من مجرد إلى مجرد).

-تأويل المجرد بالمزيد، كقوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ} [الزخرف: ٦٦] أي: هل ينتظرون(90)، فالفعل (ينظرون) فعل مجرد على وزن (يفعلون)، وقد أول بفعل مزيد بالألف والتاء (ينتظرون) وهو على وزن (يفتعلون)، لأن الساعة مما ينتظر لا مما ينظر (تأويل من مجرد إلى مزيد).

-تأويل المزيد بالمجرد: كقوله تعالى: {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} [البقرة: ١٩٤]، اعتدى: أي عدا، قال الطبري: "يقال: (افتعل) مكان (فعل)، كما يقال: اقترب هذا الأمر بمعنى: قرب"(91). يشير الطبري في كلامه إلى تأويل الفعل المزيد بالألف والتاء (اقترب) بالمجرد (قرب) لأن معنى المزيد والمجرد واحد (تأويل من مزيد إلى مجرد).

-تأويل المزيد بالمزيد: كقوله تعالى: {إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا} [آل عمران: ١٥٥]، استزلهم: أي أزلّهم(92)، فالفعل (استزلّ) فعل مزيد بالألف والسين والتاء على وزن (استفعل)، وهو مؤول بالفعل (أزلّ) المزيد بالهمزة على وزن (أفعل)، وكلاهما فعل مزيد (تأويل من مزيد إلى مزيد غيره)، وبتأويل صيغة (استزل) ههنا بصيغة (أزل) يكون الغرض تحقق الزلل وحصوله.

(89) تقدم ذكره في المبحث الأول (أسباب التأويل).

(90) ينظر: الدر المصون: ٣٦٢/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٥/١.

(91) ينظر: جامع البيان: ٣١٢،٣١١/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٧٤/١، ٢٨٣.

(92) قال أبو حيان: "ولا يلزم من طلب الشيء واستدعائه حصوله، فالأولى أن يكون (استفعل) هنا بمعنى (أفعل)، فيكون المعنى: أزلهم الشيطان، فيدل على حصول الزلل". ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: ٣٩٨/٣، والتحرير والتنوير: ١٣٩/٤.

٣-تأويل اللازم والمتعدي:

وذلك في التضمين، ويدخل فيه:

-تأويل اللازم بالمتعدي، كقوله تعالى: {وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} [البقرة: ٢٣٥]. أي: لا تنووا(93)، فالفعل (عزم) لا يتعدى بلا حرف جر، وقد جاء في الآية متعديا إلى المفعول بلا حرف، فيتعارض هذا مع قاعدة هذا الفعل، فيؤول بفعل في نحو معناه مما يتعدى إلى المفعول بنفسه وهو (نوى)، والتأويل في تعدي الفعل ولزومه (من لازم إلى متعد).

-تأويل المتعدي باللازم، كقوله تعالى: {وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ} [الكهف: ٢٨]. أي: لا تتجاوزهم عيناك. قال ابن الشجري: "أوصل إلى المفعول بـ(عن) حملا على المعنى، لأنك إذا جاوزت الشيء وتعدّيته فقد انصرفت عنه"(94)، وذلك لأن الظاهر استعمال (عدا) متعديا بحرف جر، وهذا معارض لقاعدة هذا الفعل، فيؤول الكلام بحمله على فعل مما يتعدى بـ(عن) ويؤدي معناه وهو (انصرف)، والتأويل في تعدي الفعل ولزومه (من متعد إلى لازم).

٤-تأويل توكيد الفعل:

كما في قراءة لقوله تعالى: {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ} [الشرح: ١]، قرأها أبو جعفر: نشرحَ" بالفتح(95)، أي: نشرحَن، وحذفت نون التوكيد. وكقول الشاعر:

اِضرِبَ عَنكَ الهُمومَ طارِقَها ضَرْبَك بالسيف قَونَسَ

أي: اضرِبَنْ(97). فالفعل (نشرحَ) في قراءة أبي جعفر للآية الكريمة جاء بالفتح (نشرحَ)، وليس قبله أداة نصب، والفعل (اضربَ) في البيت فعل أمر جاء أيضا بالفتح،

(93) التبيان، للعكبري: ١٨٨/١، والبحر المحيط، لأبي حيان:٥٢٥/٢.

(94) أمالي ابن الشجري: ٢٢٣/١.

(95) ينظر: المحتسب: ٤٣٤/٢، والدر المصون: ٤١٠/٣.

(96) قونس الفرس: عظم ناتئ بين أذني الفرس. والبيت ينسب لطرفة، ولم أقف عليه في ديوانه، وقيل إنه مصنوع. ينظر: النوادر، لأبي زيد: ١٦٥، وجمهرة اللغة: ٨٥٢/٢، وسر صناعة الإعراب، لابن جني: ٩٧/١، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: ٩٣٣/٢.

وهو على خلاف الأصل، لأن الأصل (نشرحْ) و(اضربْ)، فيؤول هذا الظاهر بأن ثمة نون التوكيد محذوفة دل عليها الفتح، وهو تأويل في تأكيد الفعل بنون التوكيد.

٥-تأويل الفعل بالاسم:

ومنه تأويل الفعل باسم الفاعل، كما جاء في الخبر: "خطبنا الحسن بن علي عليهما السلام بعد قتل علي عليه السلام فقال: لقد فارقكم رجل أمين ما سبقه الأولون بعلم ولا أدركه الآخرون، إن كان رسول الله ﷺ لَيَبْعَثُه ويعطيه الراية فلا ينصرف حتى يفتح له"(98)، وذلك في قوله "لَيبعثُه": أي لباعثًا له. قال العكبري: "الصواب فتح اللام ورفع الفعل ... أوقع الفعل المستقبل موضع اسم الفاعل"(99)، فالفعل المضارع (يبعثه) مرفوع، واللام ليست لام تعليل، والمراد منه اسم الفاعل، يدل على ذلك القرينة الحالية، لأن الخبر بعد وفاة النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

تنبيه: صور التأويل مراتب بعضها أقرب من بعض، ومن ثَمّ كان تأويل المؤنث بالمذكر أقرب من تأويل المذكر بالمؤنث وأوسع، لأنه كما علل ابن جني: "ردّ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب"(100). ولا يبعد أن يقال أيضا إن تأويل الجمع والتثنية بالمفرد أقرب من تأويل المفرد بهما، لكونه رد فرع إلى أصل. وكذا تأويل الأضعف بالأقوى أقرب من تأويل الأقوى بالأضعف، قال أبو حيان مشيرا إلى التفاضل في تأويل الصيغ بغيرها في قوله تعالى: {وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٥]: "أي لا تعقدوا، ونحوه كثير، والأصل حرف الجر. وإذا دخل التأويل فيما يتعدى بنفسه فنقل إلى ما لا يتعدى بنفسه، كقوله تعالى {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}، لما

(97) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢١٩/١، وشرح الكافية، لابن مالك: ١٥٧٦/٣. وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٤٣/٤.

(98) الزهد، لأحمد بن حنبل: ١١٠ (برقم ٧١٠).

(99) إتحاف الحثيث: ١٣٢ (بتصرف بحذف).

(100) الخصائص: ٦٢/٢.

دخله معنى الخروج والانفصال تعدى بـ(عن) =فهنا أجوز؛ لأنه نُقل من الأضعف إلى الأقوى كما في أصل التعدي"(101).

(101) التذييل والتكميل، لأبي حيان: ١٤/٧.

المبحث الرابع: مخارج التأويل

العرب في خروجها عن الأصل تلحظ وجها من الوجوه يجعل خروجها مما خرجت إليه مناسبا لما خرجت منه وسائغا، وقد قال سيبويه: "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"(102). ولا يشذ التأويل عن ذلك، فذكر العلماء وجوها كثيرة في تخريجهم ما صرُف عن ظاهره بحسب نوعه ومساقه، وقد يُخرّج اللفظ بأكثر من مخرج، ومن هذه المخارج:

١-**الحمل على المعنى**، أي: اعتبار المعنى وترك ظاهر اللفظ، وهو باب في اللغة واسع(103)، قال ابن جني: "وقد شاع واتسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى وترك الظاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وإفراد الجماعة وجمع المفرد، وهذا فاش عنهم"(104). وقال النحاس: "الشيء الواحد قد يكون له اسمان مذكر ومؤنث نحو: دار ومنزل"(105)، قال الثعالبي: "يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، وإنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشّخص"(106). ويقع الحمل على المعنى في الأفعال أيضا، وذلك في التضمين. وكل هذا التوسع يفهمه العربي حين يسمع الخطاب بقرائنه في النص أو خارجه، وكل ذلك من شجاعة العربية وبديع نظامها.

٢- **تقارب اللفظ والمعنى**، قال ابن الشجري: "ولكنّ المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه، كقوله تعالى: {**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا**} [المزمل: ٨](107)". وبوّب سيبويه: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد: وذلك قولك: اجتوروا تجاورا، وتجاوروا اجتوارا، لأن معنى

(102) الكتاب: ٣٢/١.

(103) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، للدكتور علي العنبكي: ١١ (الفصل الأول).

(104) المحتسب: ٢٤٠/١.

(105) إعراب القرآن: ١١٣/١.

(106) فقه اللغة: ٢٣٠.

(107) أمالي ابن الشجري: ١٥١/١.

(اجتوروا) و(تجاوروا) واحد"(108). ويدخل فيه أيضا استعمال كل واحد من الجمعين في موضع الآخر لاشتراكهما في الجمعية(109)، واستعمال كل واحد من الأفعال في موضع الآخر لكونهما من جنس واحد(110).

٣-**تضاد المعنى أو الحمل على النقيض**، قال ابن جني: "والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره"(111)،. ويؤكد ابن جني أن شدة التنافر والتضاد يؤدي إلى التقارب، وكأنها سنة في اللغة وغيرها، فقد قال: "ونحو من معناه قول المنجّمين في النحسين إذا تقابلا استحالا سعدا، وعليه قول الناس: عداوة أربعين سنة مودّة"(112). ويمكن أن يُمثل له بتأويل اسم الفاعل باسم المفعول وعكسه.

٤-**المشابهة**، كما في قوله تعالى في الكواكب والشمس والقمر: {**رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**} [يوسف: ٤]، قال الأخفش: "لمّا جعلهم كمن يعقل في السجود والطواعية جعلهم كالإنس في تذكيرهم"(113). وقال الفراء في قوله تعالى: {**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**} [فصلت: ١١]: "لم يقل: طائعتين، ولا طائعات، ذهب به إلى السماوات ومن فيهن. وقد يجوز أن تقولا وإن كانتا اثنتين: أتينا طائعين، فيكونان كالرجال لما تكلمتا"(114). ووجه المشابهة كلام هذه الجمادات كالبشر، فعبر عنها كما يعبر عن البشر، والشيء إذا أشبه الشيء صار مما يدل عليه أو ينوب عنه.

٥-**علاقة تختص بمقامها**، وهي كثيرة تختلف بحسب النص، وفي تآلف المعاني وتقاربها وإن بدت متباعدة يقول ابن جني: "والمعاني في هذا العالم متلاقية على

(108) الكتاب: ٨١/٤.

(109) ينظر: الكشاف: ٢٧٢/١.

(110) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦٧/١.

(111) الخصائص: ٣٩١/٢، والمحتسب: ٨٥/٢.

(112) المحتسب: ٨٥/٢.

(113) معاني القرآن، للأخفش: ٣٩٤/١.

(114) معاني القرآن، للفراء: ١٣/٣.

تفاوتها، ومجتمعة مع ظاهر تفرقها، لكنها محتاجة إلى طبّ بها وملاطف لها"(115).

ومن ذلك ما ذكره السبكي في قول الشاعر في استعماله المفرد في موضع المثنى:

إذا مَا القارِظُ العَنَزِيُّ آبا

"إنما قالوا كذلك لأنهما صارا كالشيئين اللذين لا يغنى أحدهما عن الآخر"(116).

وقال الفراء في قوله تعالى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: ٤]: "الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون، فجعلتَ الفعل أولا للأعناق، ثم جعلت (خاضعين) للرجال"(117).

٦-**كثرة الاستعمال، والدوران على الألسنة،** وهي من الوجوه التي خرّجوا بها مجيء جمع الكثرة في موضع القلة في قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨]، قال الزمخشري: "ولعل (القروء) كانت أكثر استعمالا في جمع (قرء) من (الأقراء)، فأوثر عليه تنزيلا لقليل الاستعمال منزلة المهمل"(118)، فـ(القروء) صيغته جمع كثرة، وقد استعمل لعدد قليل (ثلاثة)، فالأصل استعمال جمع القلة في هذا الموضع (أقراء)، لكن كثرة استعمال (القروء) ودورانه على ألسنتهم سوّغ استعماله مكانه، لا سيما مع وجود القرينة التي تدفع اللبس وهي العدد (ثلاثة).

٧-**المجاورة،** كتخريج بعضهم قوله تعالى: {فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: ٤] بأنه قد استعمل (خاضعين) في موضع (خاضعة) لمجاورة (أعناق) للمذكر (هُم) بإضافتها إليه.

٨-**التوهم،** كما في قول الشاعر:

اِضرِبَ عَنكَ الهُمومَ طارِقَها

(115) المحتسب: ٨٥/٢.

(116) عروس الأفراح: ٢٩٤/١.

(117) معاني القرآن، للفراء: ٢٧٧/٢.

(118) الكشاف: ٢٧٢/١.

فالفعل (اضربَ) فعل أمر حذفت نون التوكيد منه (الأصل: اضربَن)، ولا ساكن بعده يسوغ ذلك الحذف، لكن الشاعر كما يرى ابن يعيش يتوهم وجود ساكن بعدها فيسوغ الحذف فيقول: "وربما حذفت في الشعر وإن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن"(119)، وبهذا المخرج يتخرج فتح الفعل وحذف نون التوكيد منه.

(119) شرح المفصل: ١٧٣/٥.

النتائج:

– بين البحث أن التأويل الصرفي ظاهرة لغوية راسخة في النظام اللغوي العربي، لها دور لا غنى عنه في تحليل الكلام وفهم التخاطب.

– انتهى البحث إلى أن أسباب التأويل منها أسباب استعمالية ترجع إلى المتكلم، ومنها أسباب حملية ترجع إلى المخاطَب (السامع)، وكل منهما قد تكون دوافعه لغوية أو غير لغوية. والوقوف عند هذه الدوافع وتفاصيلها مهم في إدراك الكلام وفهم السياق بشكل دقيق.

– بين البحث أن التأويل الصرفي للألفاظ على خلاف ظاهرها وإن كان كثيرا إلا أنه منضبط بضوابط ترشد إلى المعنى وتمنع التلاعب والتحكم، وهذه الضوابط منها ما يتعلق بقواعد اللغة، ومنها ما يتعلق بغيرها.

– رصد البحث صور التأويل الصرفي بتوزيعها على أبواب الصرف في الأسماء والأفعال، وتوصل إلى أنها واقعة في معظم أبواب الصرف، كما أنها على مراتب بعضها أقرب من بعض. ومنها المقيس، ومنها السماعي لا يقاس عليه.

– كشف البحث وجوها في خروج الصيغ الصرفية وأحكامها عن ظاهرها، وهذه المخارج تبرز قوة النظام اللغوي العربي وعظمة فكر أصحابه.

توصيات البحث:

يوصي البحث بدراسة التأويل الصرفي في ضوء المناهج اللغوية الحديثة وتحليله من منظورها، ومقارنته ببعض اللغات الأخرى لفهمه كظاهرة لغوية مشتركة. كما يوصي البحث أيضا بدراسة مقارنة لمنهج التأويل الصرفي بين الأصوليين واللغويين. وأخيرا توظيف التأويل الصرفي في الدارسة الصرفية للقرآن الكريم والنصوص الأدبية الشعرية والنثرية.

والحمد لله أولا وآخرا.

المصادر والمراجع

الإبهام واللبس في الدرس النحوي، للدكتور حسين أحمد بوعباس، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ٢٠١٧م.

إتحاف الحثيث، لأبي البقاء العكبري، تحقيق وحيد عبد السلام بالي وغيره، دار ابن رجب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

أسباب التأويل النحوي عند الطبرسي (رسالة ماجستير)، لحسين خضير الغزي، كلية التربية، جامعة بابل ٢٠٠٢م.

الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية لبنان، دار الكتب العلمية ١٩٨٤م.

أصول النحو العربي، للدكتور محمد عبد العزيز الرفاعي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى ٢٠١٩م.

الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.

إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

الاقتصاد اللغوي، لسامي محمد عبابنة، مجلة جامعة الدراسات اللغوية والأدبية، س١٤، ع١، ٢٠٢٣م.

أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

أمالي المرتضى، للشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق سهيل زكار وغيره، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، عناية صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.

البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

التأويل النحوي في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه ١٩٨٠-١٩٨١)، للدكتور عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض.

تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان.

التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، نشره عيسى الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

التحقيق والبيان في شرح البرهان، لعلي بن إسماعيل الأبياري، تحقيق الدكتور علي الجزائري، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠١٣م

تداخل أزمنة الفعل، للدكتور خالد أحمد الأكوع، مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، مج٣، ع١٢، مارس ٢٠١٥م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية وأثره في الأحكام الشرعية، للدكتور: حسين خميس شحاتة. مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم –جامعة المنيا، مصر.

جامع البيان، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وغيره، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٤م.

جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

الحمل على المعنى في العربية، للدكتور علي عبد الله العنبكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٧م.

الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.

ديوان الخنساء، شرح معانيه حمدو طماس، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

الزهد، لأحمد بن حنبل، وضع حواشيه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

السبعة في القراءات، لابن مجاهد أبي بكر البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك محمد بن عبد الله الجياني، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش الأسدي الموصلّي، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه أحمد ظافر، مذيل وتعليقات الشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي ١٩٦٦م.

شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وغيره، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

الصبغة التداولية للصيغة الصرفية، للدكتور خالد السلمي، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، مج٣، ع٣٥، ٢٠٢٣م.

الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٧م.

صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة ١٩٥٥م.

ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر ١٩٨٥م.

عروس الأفراح، لبهاء الدين السبكي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية دراسة في أمالي ابن الشجري، للدكتور فايز صبحي عبد السلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة سبها، ليبيا.

علل مخالفة القياس في الدرس الصرفي، لمحمود عبس، جامعة كوجالي، تركيا ٢٠٢٠م (بيانات الدراسة مكتوبة باللغة التركية واجتهدت في ترجمتها).

غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م.

فتوح الغيب، للحسين بن عبد الله الطيبي، حققه نخبة من الباحثين بإشراف جائزة دبي للقرآن الكريم، الناشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م.

الكتاب الفريد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

الكشاف (وبهامشه أربعة كتب)، لجار الله الزمخشري، ضبطه وصححه وراجعه مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، القاهرة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، أشرف على إخراجه د. صلاح بغدادي وغيره، دار التفسير، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

لسان العرب، لابن منظور الأنصاري، الحواشي لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

المحتسب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

المذكر والمؤنث، لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، مراجعة د. رمضان عبد التواب، لجنة إحياء التراث، القاهرة ١٩٨١م.

مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

معاني القرآن، للفراء يحيى بن زياد، تحقيق أحمد يوسف النجاة وغيره، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

المقاصد الشافية لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

المقاصد النحوية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وغيره، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى الحبلي وشركائه، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ.

النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.